

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني

وثيقة معلومات أساسية

أكتوبر 2026

AR

CD/26/4
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والصليب الأحمر الأمريكي، والصليب الأحمر الأسترالي، والصليب الأحمر البريطاني، والصليب الأحمر الكندي، والصليب الأحمر الآيسلندي، وجمعية الصليب الأحمر الكيني، والصليب الأحمر اللبناني، والصليب الأحمر الهولندي، والصليب الأحمر السويدي

وثيقة معلومات أساسية

التزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني

عرض موجز

أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات اليوم عنصراً محورياً في الحياة المعاصرة، وبالتالي في الاستجابة الإنسانية. ويطرح ذلك فرصاً وتحديات في الوقت ذاته أمام العمل الإنساني والمجتمعات المحلية التي تخدمها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). ويسعى هذا القرار إلى مساعدة الحركة في تطبيق القدر ذاته من الصرامة والممارسات والأطر القائمة على المبادئ والخاضعة للمساءلة في استخدامها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما تعتمد في عملها "المماثل". ويستند هذا القرار إلى أطر وشبكات ممارسات جيدة قائمة على نطاق الحركة، بما فيها المبادئ الأساسية ومبدأ عدم إلحاق الضرر، ونهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وتقييم مواطن الضعف والقدرات، والتصميم الذي يتمحور حول الإنسان، والصون الرقمي، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، وعمليات الشراء. ويقترح القرار تعاوناً متعدد التخصصات وتبادلاً للخبرات وعملاً مشتركاً في مجال بناء القدرات وتوفير الموارد لدعم رؤية شاملة وواضحة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني استخداماً يشجع على تحقيق نتائج إنسانية أفضل لمكونات الحركة والمجتمعات المحلية التي نخدمها. ويرمي هذا القرار إلى أن يشكل خطوة في المسار الجماعي للحركة نحو الأخذ بنهج أكثر وعياً في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا أن يكون إطاراً معيارياً فورياً.

1 مقدمة

شهدت العقود الأخيرة ظهوراً وانتشاراً سريعين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما أحدث تحولاً في الحياة اليومية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المجتمعات المحلية التي نخدمها. ويحمل هذا التحول تداعيات جيوسياسية ومجتمعية، إذ تؤثر ديناميات القوة والتدفقات المالية والتجهيزات والافتراضات الراسخة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الأنظمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

والتكنولوجيا ضرورية لتمكين المتخصصين في المجال الإنساني من مواصلة أداء مهمتهم وولايتهم، ولا سيما في ظل تزايد الاحتياجات بينما تتناقص الموارد. وبعد أكثر من عقد من "التحول الرقمي"، أثبت القطاع إمكانية استخدام بعض التكنولوجيات فعلاً لتحسين مجالات متنوعة، مثل تحليل البيانات واتخاذ القرارات، واستخدام الصور الساتلية لرسم خرائط آثار الكوارث والاستجابة لها، وإمكانيات الاتصال بالإنترنت لتبادل المعلومات المنقذة للأرواح، وأتمتة وظائف المكاتب الخلفية، واستخدام الأموال المحوَّلة عن طريق الهاتف المحمول لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، والزراعة المعززة بالتكنولوجيا لتحسين الإنتاج الغذائي على نحو ملموس. وبشكل عام، أظهرت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عند حسن استخدامها، أنها قادرة على المساعدة في الوصول إلى الفئات السكانية التي قد تكون محرومة من الخدمات لولا ذلك، وأنها توفر دعماً وخدمات حيوية قد لا تكون متاحة لولاها. ومن المُلح اغتنام هذه الفرص التي لم تُستغل بالكامل بعد.

ولكن الفرص الجديدة جلبت أيضاً مخاطر جديدة تمسّ حقوق الأشخاص وكرامتهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات، وهي مخاطر يجب التخفيف من حدّتها، لا سيما في سياقات عمل المنظمات الإنسانية. ويمكن أن تقوّض تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مبادئنا، وأن تلحق الضرر عن غير قصد بالمجتمعات المحلية نفسها التي نسعى إلى حمايتها وتمكينها، إذا لم نضع ضمانات متينة، مما قد يؤدي إلى تبدّد ثقتها. ويمكن للتكنولوجيات أن ترسخ أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، من خلال فرض "فجوة رقمية" جديدة بين من يستطيعون الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية والاستفادة منها لصالحهم، ومن لا يستطيعون ذلك. ويمكن أن تعرّض الأشخاص المستضعفين لمخاطر جديدة في الفضاءات الإلكترونية والرقمية، مثل الجرائم السيبرانية، وتدهور بيئة المعلومات، والإضرار بالصحة النفسية، فضلاً عن التكنولوجيا الناشئة التي تؤثر على حياد عملية اتخاذ القرار وعدم تحيّزها في غياب الإشراف البشري الكافي.

ولا تُصمم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تصميمًا يراعي بالضرورة الأزمات، ويمكن أن تُدخل إلى ميدان العمل

الإنساني جهات فاعلة وأدوات جديدة غير ملزمة بالمبادئ الإنسانية أو واجب "عدم إلحاق الضرر". ونمت مراقبة الجمهور للآثار السلبية المحتملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحقوق الأساسية، وديناميات النزاع، والبيئة والأمن، واقتربت بدعوات إلى المزيد من الشفافية والمسؤولية والمساءلة، ولا سيما من قبل الهيئات الحكومية والإنسانية. ويمكن أيضاً لبعض التكنولوجيات أن تخضع بيانات الحركة لتشريعات وطنية جديدة، مما يولد مخاطر قانونية قد تقوّض الالتزام بالمبادئ الأساسية. ونظراً إلى سيطرت عدد قليل من الدول والشركات الخاصة على سلاسل الإمداد والأسواق، يمكن أن يؤثر استخدام التكنولوجيات في المجال الإنساني تأثيراً سلبياً على الحياد وعدم التحيز والاستقلال. أما بالنسبة إلى الآثار البيئية للتكنولوجيا، فهي واسعة النطاق ومعقدة وراسخة في جميع مراحل سلسلة الإمداد، بدءاً من استخراج المعادن والفلات والعناصر الأرضية النادرة اللازمة لتصنيع التكنولوجيا، ومروراً باستهلاك الطاقة اللازم لتشغيلها، ووصولاً إلى الآثار السلبية على البيئة في نهاية دورة حياة التكنولوجيا.

سدّ الفجوة الرقمية

يختلف مستوى النضج الرقمي وإمكانية الاتصال بالإنترنت وتوفير الموارد اختلافاً كبيراً على نطاق الحركة، وتعمل نسبة كبيرة من فروع الميل الأخير باتصال محدود بالإنترنت أو لا يمكن الاعتماد عليه، وبأجهزة محدودة، ودعم تقني مقيد. ومع ذلك، تظل هذه الفروع جهات مقدّمة للخدمات الأساسية في مجتمعاتها المحلية. وهناك تنوع مماثل في البيئات الداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والممارسات، ومستوى المعرفة الرقمية في المجتمعات المحلية التي نعمل إلى جانبها. وتتفاقم هذه الفجوة الرقمية بفعل التغيرات السريعة التي تحدثها التكنولوجيا في الاستجابة الإنسانية. وسيكون اتخاذ قرارات متوازنة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز القدرات لا إجهادها، والقيام عمداً بتصميم بدائل وخطط احتياطية قليلة الاعتماد على التكنولوجيا أو غير رقمية لصالح المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني على حدّ سواء، عنصراً أساسياً في الحد من الآثار السلبية لهذه الفجوة.

ويُصنف جزء كبير من تشغيل وتمويل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) بالتجزؤ والنمط الخاص والاستناد إلى المشاريع. ومع التغيرات الحالية في التمويل، يصعب توفير الموارد اللازمة لاعتماد نهج استراتيجي يضمن كفاية توفير التكنولوجيا للاستجابة الإنسانية. ومن شأن اعتماد نهج استراتيجي يراعي الجدوى والقدرة على تحمل التكاليف والاستدامة والابتكار والتطبيق العملي، أن يزيد من احتمالية أن تفضي الاستثمارات في الوقت والموارد المالية والجهود إلى تعزيز قابلية التشغيل المتبادل، والحدّ من الازدواجية، وتقوية الثقة، وتحسين الأثر الجماعي.

ويستمد هذا الطموح الإلهام من الدروس والنهج ذاتها المستمدة من أعمالنا الإنسانية الأساسية الأخرى. ومن خلال الالتزام بمبادئنا الأساسية وتطبيق الصرامة نفسها في استخدامنا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي نعتمدها في ممارساتنا المماثلة، يمكننا التشجيع على تحسين تحقيق نتائج إنسانية أفضل لمكونات الحركة والمجتمعات المحلية التي نعمل معها.

إجراءات الحركة الرامية إلى تحقيق نهج قائم على المبادئ

وضع قطاع العمل الإنساني أطراً ومعايير عزّزت تدريجياً المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، واستخلص دروساً قيمة ساهمت في تحسين الممارسات على مرّ الزمن. ومع ذلك، لا تُطبّق هذه المعايير دائماً بفعالية على المبادرات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، طوّر قطاع التكنولوجيا ممارسات جيّدة ومعايير مفيدة من شأنها أن تعزّز عمليات الشراء والنشر والممارسات المتعلقة بالتكنولوجيا في المجال الإنساني، ولكنها ليست مفهومة على نطاق عالمي.

وقد اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) أول [استراتيجية خاصة بالتحوّل الرقمي](#) في عام 2021 فوضع أعضائه في مسار من التحوّل الرقمي وألزمهم بالمساءلة والنزاهة المتجذرتين في المبادئ الأساسية. ويسعى ذلك إلى ضمان توافق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار فيها مع مهمتنا الإنسانية، وتعزيز ثقة المجتمع المحلي. ويوفّر الإطار والتحليل اللذان أعدهما الاتحاد الدولي بشأن النضج الرقمي أساساً مرجعياً للتعامل مع الثغرات واغتنام الفرص بقيادة مشتركة.

وشددت [استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر \(اللجنة الدولية\) بشأن التكنولوجيا للفترة 2024-2027](#) على وجوب قياس جميع الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيا استناداً إلى مقاييس الحياد والاستقلال وعدم التحيز، بينما يتناول [دليل اللجنة الدولية بشأن حماية البيانات في سياق العمل الإنساني](#) مسائل التكنولوجيا من قبيل الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات

منذ مرحلة التصميم. وتستند سياسات المنظمة بشأن [الذكاء الاصطناعي](#)¹ و [البيانات البيومترية](#)² إلى المبادئ الأساسية، وتهدف إلى مساعدة الموظفين على استكشاف الإمكانيات الإنسانية لهذه التكنولوجيات على نحو آمن.

وبذلت بعض الجمعيات الوطنية أيضاً جهوداً لمعالجة هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، أطلقت جمعية الصليب الأحمر الكيني [استراتيجية بشأن البيانات والتحول الرقمي للفترة 2024-2028](#)، ركزت على ست ركائز استراتيجية للاستخدام المسؤول والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلى غرار ذلك، أطلق الصليب الأحمر الأسترالي مبادرة سُمّاها "Humanitech" تضمنت [سلسلة من المبادئ](#) المرتبطة بتصميم التكنولوجيا بأسلوب يعطي الصدارة للمبادئ الإنسانية.

وتشمل القرارات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع ما يلي: (1) القرار 2 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 والمعنون "[مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة](#)"، (2) والقرار 1 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019 والمعنون "[التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة](#)"، (3) والقرار 12 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022 والمعنون "[حماية البيانات الإنسانية](#)"، (4) والقرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) والمعنون "[إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية](#)"، (5) والقرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين والمعنون "[حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة](#)".

ويهدف هذا القرار إلى توليد زخم داخل الحركة لتكون هادفة واستراتيجية بدرجة أكبر في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويؤكد على ضرورة أن تسترشد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجال الإنساني بالمبادئ والمساءلة في تصميمها.

(2) معلومات أساسية

دعت أكاديمية سولفرينو التابعة للاتحاد الدولي والمركز العالمي للتأهب للكوارث ممثلين عن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي في شهر ديسمبر 2023 إلى اجتماع لمناقشة النهج الأخلاقية والقائمة على المبادئ إزاء تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التشديد على الحاجة الملحة إلى تحسين النهج الذي نتبعه في تصميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنفيذها.

وفي المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين الذي عُقد في أكتوبر 2024، طرحت فعالية جانبية بعنوان "[إخضاع التكنولوجيا للمساءلة الإنسانية: تطبيق المبادئ الأساسية على الحقائق الجديدة](#)" المسائل الواردة حالياً في القرار، وذلك لمناقشتها مع القطاع الخاص والحكومات والأوساط الأكاديمية.

وفي عام 2025، اجتمع فريق عامل يضم ممثلين عن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية، بتيسير من الصليب الأحمر الأمريكي، للعمل معاً على وضع هذا القرار ووثيقة المعلومات الأساسية، وتجميع الموارد والخبرات، وتوفير فرص للنقاش من أجل دعم المحادثة.

(3) التحليل/التقدم المحرز

ألف) المبادئ الأساسية ونهج عدم إلحاق الضرر

تسترشد الحركة بالمبادئ الأساسية ويوحدّها هدف مركزي: مساعدة أولئك الذين يعانون من دون تمييز وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام في العالم. ويعرض هذا القسم بعض الأمثلة على كيفية انطباق هذه المبادئ على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

- حتى عندما تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً تمكينياً أو وسيطاً في العمل الإنساني للحركة، يجب

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بناء نهج إنساني مسؤول: سياسة اللجنة الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2024.

² اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سياسة اللجنة الدولية بشأن معالجة البيانات البيومترية، المعتمدة في 28 أغسطس 2019.

معاملة الأشخاص المتضررين معاملة إنسانية وصون كرامتهم في جميع الأوقات والظروف.

- يمكن لمكونات الحركة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قدرتها على رصد الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها بكفاءة وبطريقة غير متحيزة ودون تمييز. وقد يشمل ذلك استشارة المجتمعات المحلية لتكفل الحركة أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها التي تستخدمها جامعة في جميع مراحلها من التصميم إلى الأثر، وأنها تتيح توزيع المساعدات والخدمات على جميع الأشخاص المتضررين والمستخدمين بطريقة عادلة وشفافة وغير تمييزية ومتساوية ومتكافئة تراعي المستويات المتفاوتة من الاحتياجات والقدرات.
 - ينبغي لمكونات الحركة أن تراعي خياراتها فيما يخص منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث لا تطعن الخدمات والبنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حيادها أو تقوّض الثقة بها، بما في ذلك التصوّر بوجود ارتباط أو اصطفااف إلى جانب شركات تكنولوجيا خاصة أو مجموعات أو أفراد: (1) يساهمون بشكل مباشر في نزاعات مسلحة أو حالات عنف أخرى أو يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأطراف نزاع مسلح، (2) ويخدمون مصالح سياسية معيّنة أو يروجون لأنشطة أو قيم تتناقض مع ولاية حركتنا ومبادئها.
 - يجوز لمكونات الحركة أن تختار وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتناسب على أفضل وجه مع احتياجاتها وقيودها الميدانية، بما يضمن استقلالها ويدعم استقلاليتها الميدانية. ويمكن للحركة أيضاً استكشاف بدائل مثل البرمجيات المفتوحة المصدر التي قد تيسّر المزيد من التحكم في أنظمتها والبيانات التي تتحكم فيها.
 - اتساقاً مع مبدأ الخدمة التطوعية، قد تحسّن نهج البرمجيات المفتوحة المصدر قابلية نقل الحلول على نطاق الحركة، وتمكّن أشكال متنوعة من الشراكات، وتعزّز الشفافية، وتفتح آفاقاً جديدة للمساهمات، بما في ذلك من المجتمعات العالمية غير الممثلة تقليدياً في كبرى المؤسسات التكنولوجية.
- ويجب على مكونات الحركة أن تسعى أيضاً إلى "عدم إلحاق الضرر" - وذلك من خلال إجراء تقييم منظم للآثار السلبية المحتملة على المتضررين نتيجة استخدامها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب هذه الآثار والتخفيف منها، سواء من خلال عملها الخاص أو التفاعل مع الجهات المعنية.

باء) الأطر المنطقية

الخضوع للمساءلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

توجد ممارسات وأطر عمل متعدّدة تساعد في حماية المجتمعات المحلية وإشراكها في دورة البرنامج الإنساني. وتساعد عمليات الرصد والتقييم في تحديد الأهداف ومتابعة التنفيذ وإبداء التعقيبات وإجراء التقييمات لفهم النتائج والآثار. ويدمج نهج [التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة](#) المشاركة المجتمعية الهادفة، والتواصل المفتوح والصادق، وآليات الاستماع إلى التعقيبات والعمل بناءً عليها في البرامج والعمليات، ويدمج نهج [تقييم مواطن الضعف والقدرات](#) ونهج التصميم الذي يتمحور حول الإنسان عمليات شاملة تقودها المجتمعات المحلية لتقييم الاحتياجات، والمشاركة في استحداث الحلول، والتحقّق من صحتها، وتقييم مدى نجاحها. وتتبنّى ممارسات الحماية الرقمية نهجاً مدروساً وواعياً بالمخاطر لفهم الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالأشخاص المستضعفين والتخفيف من حدّتها. وأظهرت الأبحاث أن تطبيق السياسات والأدوات التي [تدمج المساءلة الإنسانية](#) في نهج التحوّل الرقمي يتيح استحداث حلول رقمية أكثر موثوقية وجدوى واستدامة، ويساهم في [تلبية احتياجات الممارسين والمجتمعات المحلية التي نخدمها بشكل أفضل](#).

ومن شأن تعزيز التفاهم المتبادل بين العاملين في المجال الإنساني والمتخصصين في مجال التكنولوجيا، والبناء على الأطر الخاصة بتقدير الأدوات والتطبيقات والممارسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييمها، وتعميم تبادل الدروس المستخلصة، المساعدة على بناء قاعدة معرفية وتحسين استخدام التكنولوجيا.

وفي كثير من الأحيان، لا تُدمج الاحتياجات الإنسانية وفهم مواطن الضعف بشكل فعال في تصميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها واختيارها ونشرها واستخدامها. وقد يُعزى ذلك جزئياً إلى ضيق الوقت ونقص التمويل المخصّصين لأعمال التصميم قبل منح المشروع أو الموافقة عليه، مما قد يستدعي تغييرات في عمليات التمويل والتخطيط لدعم فرصة التصميم الفعال الذي يتمحور حول الإنسان. أما التحدي الأساسي المتمثل في إجراء عمليات التصميم المشترك الفعالة في سياقات الطوارئ أو الأزمات، فهو أكثر صعوبة من حيث استحداث الحلول.

الأمن السيبراني: يمكن لتبادل المعلومات والتعاون بشأن المخاطر السيبرانية الاستفادة من المعرفة الجماعية بهدف تحسين وضع أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات بين مكونات الحركة التي تمتلك مستويات مختلفة من الموارد المتاحة. ويمكن لمكونات الحركة العمل معاً لتبادل المعلومات عن المخاطر والحوادث وأفضل الممارسات في المجال السيبراني، والاستفادة من الجهود الناشئة لتعزيز حماية الجهات الفاعلة المحمية في الفضاء السيبراني. وتطرح

الشارة الرقمية مساراً لحماية البنية التحتية الإنسانية والطبية الرقمية التي تتلقّى دعماً متنامياً من القطاع التكنولوجي. وقد أحرز تقدم نحو **الاستحداث التقني للشارة الرقمية** بوصفها وسيلة للتعريف بالبيانات وبالبنية التحتية الرقمية للمنظمات والهيئات المخوّلة لعرض الشارات المميزة المعترف بها في القانون الدولي الإنساني كعلامة على الحماية القانونية المكفولة لها، حيث ينطبق ذلك. ويجري حالياً العمل التعاوني في الهيئات الدولية لتوحيد المعايير لدمج الشارة الرقمية في النظم العالمية للمعلومات والاتصالات.

حماية البيانات: برزت حماية البيانات الشخصية كأحد أكثر الأطر انتشاراً لتقدير المخاطر التي تهدّد خصوصية الأشخاص وحقوقهم وكرامتهم وتقييمها. وقد عملت المعاهدات والهيئات الدولية، إلى جانب القوانين الوطنية، على وضع مبادئ دنيا مشتركة لتيسير المساءلة داخل مختلف الولايات القضائية وبينها - وهي أداة أساسية لضمان مساءلة الهيئات التي تعالج هذه البيانات. واعتمد قطاع العمل الإنساني أطراً تنظيمية مؤسسية أو التزم بالتشريعات الوطنية، وكيف أساليب عمله وفقاً لذلك. وقد وضعت **اللجنة الدولية والاتحاد الدولي** أدلة وإرشادات خاصة، واعتمدت توجيهات مشتركة بشأن تفسير متطلبات حماية البيانات. وقد استُخدمت حماية البيانات مراراً وتكراراً كإطار رئيسي لمحاسبة المنظمات الإنسانية على استخدامها للتكنولوجيا، على سبيل المثال، عقب عمليات اختراق البيانات. وفي الوقت نفسه، يمكن للتشريعات الوطنية أن تخوّل السلطات الوطنية الوصول إلى البيانات الإنسانية التي يعالجها بعض موفّري خدمات التكنولوجيا، ومن المهم للحركة أن تفهم الآثار القانونية لخياراتها التكنولوجية، وبالتالي، آثارها على بيانات الأشخاص الذين تسعى الحركة إلى حمايتهم وتمكينهم.

عمليات الشراء وتحديد المصادر: تسعى مكونات الحركة إلى البحث عن أدوات ونظم عملية ومؤثرة وفعالة، وشراؤها، وتطويرها بما يتوافق مع الاحتياجات الميدانية، غير أن هذه النهج قد تكون مخصّصة ومجزأة. وغالباً ما يُفضّل التعامل مع كبار موفّري الخدمات بهدف تحسين أداء نظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتوافرها، وأمنها، وقابليتها للتشغيل المتبادل. ومع ذلك، قد يسهم تنوع مجموعة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال الاستفادة من موارد النظم المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستكشاف حلول متاحة ومفتوحة المصدر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنوع قاعدة الموردين قد يكون أكثر توافقاً مع المبادئ الأساسية للحياد والاستقلال. ولكن ينبغي عدم الاستهانة بتكلفة اعتماد هذه الحلول، والحاجة إلى مراقبة مناسبة لسلسلة الإمداد وأمنها، ومدى تعقيد إطار الترخيص المنطبق. وينبغي قصر استخدام الحلول الرقمية على الحالات التي يكون فيها ذلك ضرورياً ومتناسباً مع الهدف الإنساني، وعندما تفوق المنافع المخاطر التي قد تهدد حقوق الفرد وكرامته وسلامته. ويجب أن تعالج نهج الشراء هذه الضغوطات، مع مراعاة متطلبات السلامة والأمن، والاستدامة، وقابلية التشغيل المتبادل، والفعالية من حيث التكلفة، والقيمة المضافة العملية بالنسبة إلى الأشخاص المتضررين والمستخدمين النهائيين وموظفي الحركة. ويمكن لمكونات الحركة أيضاً أن تقيم مصداقية موفّري الخدمات التكنولوجية وسمعتهم، مع التركيز على سجلهم المؤسسي، وسياساتهم وممارساتهم في مجالات البيئة والاستدامة والإدارة، ومواقفهم العلنية، ومدى انخراطهم في السجلات أو الحوارات السياسية أو المرتبطة بالنزاعات.

الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة: تولي الحركة الأولوية للاستثمارات الرقمية الأساسية في مجال التكنولوجيا وأنظمة البيانات، مع القيام في الوقت ذاته باستطلاع إمكانات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى. واستُحدث العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية لأغراض تجارية، وقد لا تتوافق مع المبادئ الإنسانية أو الواقع الميداني. وأبرزت البحوث الحديثة أنه حتى نماذج الاستدلال المتقدمة القائمة على الذكاء الاصطناعي يمكن أن تقدم أجوبة بقدر عالٍ من الثقة، لكنها تعجز عن الاستدلال بصورة جديرة بالثقة في المواقف المعقدة أو غير المألوفة. ويثير ذلك مخاوف بشأن الشفافية، والقابلية للتفسير، والتحيز، والمساءلة، والاستخدام المسؤول للبيانات الإنسانية الحساسة. وإن توفر مساحات للبحث واستطلاع الفرص والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات يتيح الوقت اللازم لتحليل وتنفيذ السياسات وآليات الحوكمة والبرامج التدريبية وآليات الإشراف المناسبة. وترمي المقاييس في هذا المجال، مثل الملاءمة والدقة والسمية، إلى تقييم النوعية التقنية أو سوء السلوك الواضح، بما يشمل خطاب الكراهية والإهانات والتهديدات، بيد أنها لا تقيس بالقدر الكافي الشواغل الإنسانية مثل الإنسانية والحياد وعدم التحيز والإنصاف أو التواصل الملائم ثقافياً. ويمكن لمكونات الحركة أن تضع المبادئ الأخلاقية والضوابط التي تحكم استخدام هذه التكنولوجيات، مثل الإشراف البشري، ومراجعة القرارات الآلية، والتقييم المنتظم للخوارزميات والتكنولوجيات الأخرى من أجل الكشف عن التمييز والأخطاء وانعدام الشفافية والمخاطر الأخرى. وينبغي أن يستند استحداث التكنولوجيات واعتمادها وتوسيع نطاقها في نهاية المطاف، بما يشمل الأنواع المختلفة من الذكاء الاصطناعي، إلى أدلة مؤكدة تتعلق بفائدتها وفعاليتها وتأثيرها. وهذا النوع من عمليات الموافقة ضروري لإثبات أن هذه الحلول تحقق فوائد ملموسة لاستجابتنا الإنسانية، مع حماية المجتمعات المحلية المتضررة في الوقت ذاته.

4 الآثار المترتبة على الموارد

يقترح القرار أن يصبح فريق العمل المعني بالتزام المبادئ والمساءلة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني، الذي اجتمع لصياغة القرار، عنصراً محفزاً لتبادل المعارف والتعاون التقني. وينبغي لذلك أن يدعم الحركة في وضع خارطة طريق للتحويل الرقمي تكون تدريجية وشاملة للجميع ومستدامة وتعزز القابلية للتشغيل المتبادل وتشجع على الخدمة التطوعية. وسيكون فريق العمل مفتوحاً للجميع، مع إمكانية انضمام أعضاء جدد باستمرار، وسييسر إلى تحقيق تمثيل جغرافي متوازن في صفوف أعضائه ومشاركة جميعات وطنية تتفاوت في مستويات نضجها الرقمي وسياقاتها الميدانية وقدراتها المؤسسية. وسيعمل فريق العمل على تيسير إيجاد عملية تكرارية ومرنة ومفتوحة تلبي الاحتياجات والمعطيات الجديدة والناشئة. ويجري حالياً صياغة نموذج اختصاصات لهذا الفريق.

5 التنفيذ والرصد

ينبغي لفريق العمل تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في القرار، وقيادة المناقشات الجارية وتوجيه البحوث، وجمع المشورة والرؤى، والمساعدة في مواجهة التحديات. ويرمي هذا الهيكل إلى جمع الخبرات المتعددة التخصصات والرؤى والدروس المستخلصة، وأن يكون ممثلاً للحركة برمتها، وأن يشمل خبراء في مجالات التكنولوجيا والأمن السيبراني وحماية البيانات والشؤون القانونية والتفاعل مع المجتمعات المحلية والعمليات والاتصالات، وغيرها من المجالات. ويمكن لهذه الهيئة أن تعالج هذه المسألة بفعالية بعد اعتماد القرار، وتقديم التقارير، وتنظيم فعاليات إعلامية خلال اجتماع مجلس المندوبين لعام 2028.

ويمكن أن تشمل الأنشطة المقترحة للسنة الأولى (2027) ما يلي:

- حصر الشبكات والأطر والتوجيهات والممارسات الجيدة القائمة، ومواصلة تنمية الموارد بشأن الأطر القائمة (بما في ذلك المسألة الإنسانية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، والمخاطر القانونية، وعمليات الشراء المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات).
- تجميع الموارد قدر الإمكان في قاعدة بيانات خاصة بالحركة تضم المنتجات والخدمات والتوجيهات والمعايير والممارسات الجيدة، بما ينعكس إيجابياً على الاستخدام القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل الحركة، ويعزز نقل التكنولوجيا.

ويمكن أن تشمل الأنشطة المقترحة للسنة الثانية (2028) ما يلي:

- اقتراح خطوات عملية لتعزيز تنفيذ تلك الأطر، وتحسين فهم نطاق اعتمادها على مستوى الحركة، بما في ذلك توجيه البحوث ومواصلة تطوير المعايير المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لدعم المجالات ذات الأولوية.
- وضع دليل يضم أنماط وأساليب العمل (يمكن أن يتضمن قائمة خيارات للقرارات، والمفاضلات، والممارسات الجيدة، وأساليب اتخاذ الخيارات التي تقلل من المخاطر وتتوافق مع المبادئ) يمكن أن يدعم كل جمعية وطنية على حدة في اتخاذ قراراتها.
- إعداد تقرير مرحلي من أجل تقديمه إلى مجلس المندوبين لعام 2028.

وقد ينظر فريق العمل في إمكانية إضافة مسارات عمل إضافية إذا برزت الحاجة إليها، شريطة ألا تتداخل مع المبادرات الحالية أو تستأثر بالدعم المخصص لها، وشريطة إمكانية تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها. وقد تشمل هذه المسارات ما يلي:

- دعم البحوث وقاعدة الأدلة بالتعاون مع [اتحاد أبحاث الصليب الأحمر والهلال الأحمر](#) (RC3) والجامعات، وبحث إمكانية وضع خطة للبحوث العملية لتحسين الاستعداد للفرص والاحتياجات والمخاطر الناشئة.
- استكشاف خيارات إنشاء آليات محدّدة، مثل شبكات تبادل المعلومات في مجال الأمن السيبراني وشبكات خبراء الحركة لأغراض التوجيه والدعم.
- استعراض الأطر القانونية والقوانين المنطبقة القائمة والناشئة التي تتناول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق العمل الإنساني.
- استكشاف المزيد من الفرص للاستفادة بطريقة فعالة وآمنة من المعارف التقنية المتاحة، لأغراض تضم مثلاً

دعم تكرار الممارسات والأدوات الجيدة وتوسيع نطاقها على صعيد الحركة.

- إجراء استكشاف للآفاق، حيث يكون ذلك مناسباً، بالتعاون مع الشركاء المعنيين بالاستشراف.
- بحث الحصائل التي ينبغي أن نسعى جماعياً إلى تحقيقها فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي.

6 الاستنتاجات والتوصيات

نظراً إلى أن المسائل المرتبطة بالتكنولوجيا مسائل واسعة الانتشار ونُظمية وغير قابلة لأن تعالج نفسها بنفسها، يجب على الحركة أن تتحمل مسؤولية استخدام التكنولوجيا استخداماً قائماً على المبادئ وقابلاً للمساءلة، وتواصل العمل مع الدول وهيئات وضع المعايير وغيرها، واضعة نصب أعينها مصالح المجتمعات المحلية وقدرتها على اتخاذ القرارات.

ويوفر هذا القرار لمكونات الحركة حافزاً للانتقال من المبادرات الرقمية المجزأة نحو منظومة رقمية أكثر تماسكاً وتعاوناً وتقوم بقدر أكبر على المبادئ. ويمكننا ذلك من تعزيز الثقة والمساءلة والقابلية للتشغيل المتبادل وتولي زمام الأمور على الصعيد المحلي بصورة جماعية، مع ضمان أن يخدم الابتكار الرقمي في نهاية المطاف غرضه الشرعي الوحيد المتمثل في مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات على تلقي مساعدات إنسانية أسرع وأكثر جدوى واحتراماً لكرامتهم وخضوعاً للمساءلة.

وإن هذا القرار:

- يوحد آفاق العمل المتاحة لمكونات الحركة لتعزيز الاستخدام القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال العمل الإنساني في العصر الرقمي.
- يرشد موجّهات الحركة في إدارة هذا المشهد المعقد، فتكفل اعتماد التكنولوجيا بالأسلوب الرصين نفسه الذي تعتمد عليه الحركة في تحقيق أهدافها الإنسانية.
- يدعو مكونات الحركة إلى الأخذ بنهج قائم على المبادئ ومتوازن، والتأثير على الشركاء ومنظومة العمل الإنساني لكي يحذوا حذوها، بما يضمن استفادة الحركة والمجتمعات المحلية التي نخدمها استفادة ناجحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وللمزيد من البحث بشأن موضوع هذا القرار، أنشأ فريق العمل [صفحة إلكترونية](#) سيستمر تحديثها خلال الفترة التي تسبق انعقاد مجلس المندوبين.